تايلند: سلسلة المصالحة الوطنية بين الماضى والحاضر

بقلم : شوشات بوت بينج *

كما لاحظنا بأن الحكومة التايلندية حاليا تتطلع إلى مستقبلها إزاء جهودها لحل النزاعات السياسية، عقب ظهور التجمعات الشعبية وهم مطالبون إلى تغيير الحكومة، بيد أن البرلمان له دور كبير لأداء مهامها من خلال اتخاد صلاحيتها ضمن السلطة التشريعية مع تواجد النيابيين السياسيين وهم من النواب المنتخبين من الشعب مباشرا أو غير مباشر، فلدلك على البرلمان له إمكانيات متوفرة لبحث الآليات والإطارات المناسبة مع تفاؤله في إقناع الجميع لحل كافة التساؤلات من خلال قيام واستطته مع الأطراف المعنية في تسوية الأزمة التي شهدتها البلاد في الوقت الراهن، كما يبدو بأن واحدا من الخيارات التي يهتم بها البرلمان في الآونة الأخيرة هي تشكيل لجنة ما مما أدى إلى ممارسة أداءها لإحتواء المشاكل الشاملة و بحث الطرق المناسبة لتحقيق المصالحة لحد النزاعات و الخلافات و تداعياتها بأسرع الوقت الممكن.

جهود متفائلة بين الماضى و الحاضر

كان رئيس البرلمان وهو رئيس مجلس النواب نفسه تم توجيهاته إلى رأي العام في تكليف المعهد برأفوك كلاو في اليوم 30 أكتوبر 2020 جراء الدراسة التمهيدية بشأن اللجنة للمصالحة الوطنية المرتقبة قبل أن تسلم بها إلى رئيس البرلمان في اليوم 02 نوفمبر 2020 ، لما تعتبر مكانته بمثابة المعهد الرسمي الحكومي بشأن الأعمال البرلمانية و مقاليد الحكم كما شغل مهامه في المجال السياسي وفقما تداولته حول دراسة تنظيم هياكل المتألفة من اللجنة المستقلة للمصالحة الوطنية في المستقبل، ودلك عقبما تطرق إليه خلال الجلسة المشتركة لفتح مجال للمناقشة العامة دون التصويت، والتي تم عقدها بين 26-27 أكتوبر الماضى، و تلك الجلسة تبينت فيها عديدٍ من الآراء والمقترحات في مبادئ هامة حول تشكيل اللجنة المستقلة للمصالحة لحل الأزمة في نهاية المطاف. و في نفس السياق، نوه مدير الابتكارات للديمقراطي بتوقعه حول النموذج التقليدي أزاء اللجنة و مكوناتها الهيكلية لربما تشخص نظريتها كما شكلت صورتها في أيام رئيس الوزاراء الأسبق أبيست ويشاشيوا خلال مايو للعام 2010 حيث تلك الفترة نفدت الحكومة آنداك الإجراءات المشددة لتفريق المتظاهرين المعارضين ضد الحكومة المعروف بأصحاب

* الموظف و الأكادمي لدى مكتب اللغات الأجنبية، الأمانة العامة بمجلس النواب

القمصان الحمراء، و خلفت تلك الأحداث بالخسارة الجاسمة لوجود العديد من القتلى والجرحى، وهدا الحدث مازال مثيرا للجدل إلى وقتنا هدا.

أصحاب القمصان الحمراء المؤيدون لحزب سياسي المنستب إلى تاكسين شينواترا رئيس الوزراء المنفى

هناك الجدول الزمني حول مصيرات اللجنة الوطنية للمصالحة و تطوراتها بين الماضى والحاضر كالآتية :

2010

الحكومة : أبيسيت ويشاشيوا رئيسي الوزراء السابق

الأسباب الرئيسية في تشكيل اللجنة للمصالحة

بعد ظهور الحراك الشعبي من أطراف المعارضين ضد الحكومة التي كان يدورها أبيسيت ويشاشيوا رئيس الوزراء آنداك، كما أقرت الحكومة بالموافقة على تنفيد القانون الطارئ لتمكين السلطة في قمع المتظاهرين الدي نجم عنها العديد من القتلى والجرحى. و بطبيعة الحال عقبما عاد الوضع إلى الهدوء بدرجة ما، قد تسارعت الحكومة مسيرتها إلى تشكيل اللجنة المستقلة لتقصى الحقائق و التحقيق من أجل المصالحة الوطنية امتصاصا لشغب المصابين والمتظاهرين وتلبية لاحتياجتهم، و في تلك اللحظة قد تولى رئيس المدعى العام السابق رئاسة للجنة و أن يمارس مهامها في استيعاب كافة المعلومات و دراستها بشكل كامل حول الأعمال المتطرفة لتوصيل النتيجة المقبولة بين الأطراف المتنازعة.

أبيسيت ويشاشيوا رئيس الوزراء السابق، زعيم حزب الديمقروطي

مصيراتها

قامت تلك اللجنة المعنية بمهامها للفترة بين 2000-2012 و لكنها لم تكن مقبولة لدى قياديين المعارضة، وخاصة عقبما كشفت تقريرها حول من هم المنفد أو المباشر في أعمال العنف، بالرغم من أن التحقيق يشار إلى الطرف الثالث يطلق عليهم" أصحاب القمصان السوداء" بأنهم قاموا بأعمال العنف، وصار إجراء التقصى للحقائق غير مقبول لدى رأي العام، كما تصادفت انتقادات واسعة ضد اللجنة نفسها و الحكومة بصفة عامة، لما أوضح المعارضون بأن اللجنة ليست محايدة، و إنما فقط لتبرءة ما ارتكبته السلطة و الأجهزة الأمنية خلال قمع المتظاهرين دون جدوى. فبالتالي عقبما تحولت السلطة من حزب الديمقراطي إلى حزب لتايلند[1] بعدما تم انتصاره بأغلبية الأصوات في الانتخابات العامة في العام 2011، لدلك صارت صلاحية اللجنة لتقصى الحقائق التي تم تشكيلها الحكومة السابقة تراجعت صلاحيتها و سلطتها حتى تنتهى مدة أداءها في الآخير، بالرغم من أنه دون الحصول على أية نتائج ملموسة و إنما فقط صدورها التقارير النهائية و التي تحتوي عليها 276 صفحة. و في المقابل، تبررت اللجنة عن عدم صلاحيتها الكافية لسبب القيود القانوني حول إصدار الأمر لاستدعاء أو استجواب جميع المتطرفين في تلك الفترة.

[1] حزب لتايلند تم تأسيسه تاكسين شينواترا و هو زعيم الحزب مند وقت طويل، و تواصلت سلطته في الحكومة لمدة طويلة حيث كان الحزب تحت إشرافه و المعروف سابقا بحزب تاي راك تاي (تايلند حب لتايلند) و كان معظم أنصاره و مواليه من المواطنين المقيمين في شمال البلاد و شمال الشرقي بما في دلك الأهالي والقرى في ريف بانكوك.

رئيسة الوزراء : ينجلاك شيناوترا

بعد انتصار حزب لتايلند في الانتخابات العامة 2011، و تم تشكيل الحكومة تحت قيادة رئيسة الوزراء ينجلاك شينواترا مع مواصلة حكومتها في إجراء بعض التوصيات المشارة إليها اللجنة السابقة، و من ثمة دلك، قامت الحكومة بتشكيل اللجنة المختصة الجديدة و التي تطلق عليها " لجنة التنسيق و المتابعة لدارسة إنجازات المنبثقة من اللجنة للمصالحة الوطنية" كما أثارت خلالها انتقادات كبيرة ضمن القرار المبرم حول تعويض جميع المتوفيين بسبب التطرف السياسي خلال الفترة 2005-2010 مقابل المكافأة مبلغها 7.75 مليون بات. بالرغم من أن حزب المعارضة تم إحالة الملف إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد لمنع هدا التعويض اعتبارا بأنها مخالفة لأحكام القانون، فلدلك قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بتشكيل اللجنة المختصة لإعادة النظر، مما أدت إلى تقديم الدعوى ضد مجلس الوزراء حيندالك.

ينجلاك شينواترا رئيسة الوزراء السابقة، إحدى الأخت لرئيس الوزراء تاكسين المنفى، وهي منتسبة إلى حزب لتايلند

تشكيل اللجنة الاستثنائية البرلمانية للوصول إلى المصالحة الوطنية

بعد أن تولت ينجلاك شينواترا منصب رئيسة الوزراء،شهدت خلالها لجنة التنسيق و المتابعة لدراسة إنجازات المنبثقة من اللجنة للمصالحة الوطنية السابقة، و في الوقت نفسه،وافق البرلمان على تشكيل اللجنة الاستثنائية البرلمانية للمصالحة الوطنية التي ترأسها جنرال سونتئ بونياراتكلن[2] الدي قام بانقلاب عسكري ضد حكومة تاكسين شينواترا رئيس الوزراء الأسبق. و كانت اللجنة الاستثنائية البرلمانية للمصالحة الوطنية قد

[2] تعد اللجنة لتقصى الفساد وسوء الإدارة مُثمرة من خلايا الانقلاب العسكرى و التي تم تشكيلها جنرال سونتئ بونيراتكلن بعد أن تم انقلابه ضد حكومة تاكسين الأخ، و في خلال أيام رئاسة الوزراء ينجلاك شينواترا الأخت، صار جنرال سونتئ نائبا في البرلمان و تولى منصب رئيس اللجنة الاستثنائية البرلمانية للمصالحة الوطنية مع تغيير موقفه، فصار مواليا لعائلة شينواترا دون جدوى.

كلفت معهد برأفوك كلاو المعروف بمعهد رسمي بشأن الإدارة الوطنية لقيام مسؤوليتها في الدراسة و البحث في القضايا العالقة بتسوية الأزمة و تداعياتها حول المصالحة الوطنية، ولكن يبدو أن البحث العلمي الدي قام به المعهد لم يكن مقبولا لدى الرأي العام، لأنه يحتوى فيه الاقتراح حول العفو العام لمن كان لديه التقاضى في المحكمة أو الدعاوى السياسية على الإطلاق. و من ثمة دلك، أثارت خلالها الانتقادات الواسعة بين المعارضين ضد الحكومة وخاصة في قضية العفو العام التي كانت مبادئها مخالفةً لما أقرت عليه اللجنة لتقصى الفساد و سوء الإدارة بعد تقديمها الدعوى ضد رئيس الوزراء تاكسين شينواترا المنفى بعد الانقلاب، و انتقدوا بأن العفو العام في الحقيقة مستهدف إلى تكسين شينواترا بدون شك، لأنه من ضمن المستحقيين بالاعفاء العام وفقاً لهدا القانون و يعد بأنه أمر غير مقبول لدى رأي العام.

أصحاب القمصان الصفراء و يعد أنهم كتلة معارضة لحكومة يينجلاك شينواترا و مؤيديها من الأحزاب السياسية

2013- 2012

حاولت اللجنة الاستثنائية البرلمانية للمصالحة الوطنية التي ترأسها جنرال سونتئ بونيا راتكلن على إحالة الملف بشأن المصالحة الوطنية مع إدراجها في الجلسات البرلمانية لتوقعه بأنه سيتم إتخادها قانونيا وسط العام 2013، ولكن يوجد هناك أكثر من 7 مسودات حول مشروع قانون العفو العام، بما فيها الإعفاء العامة التي تلتزم صلاحيتها لكافة الأطراف. بيد أن المعارضين عبروا بأنهم أرادوا فقط للمتظاهرين السياسيين و المحتجين من هدا القبيل دون الآخر، و لكن أثناء اجتماع اللجنة الاستثنائية البرلمانية قد تسربت الاجراءات ومحاولتها حول تعديل بعض الأحكام تجاوبا مع إرادة

الحكومة و رغبتها حتى ترجح مضامينها ضمن الإعفاء العام لكافة الأطراف على حد زعمهم، فلدلك تغير الجوء إلى إثارة الغضب بين المعارضين والمتنازعين ضد الحكومة، و أصبحت الأجواء السياسية حينداك خانقة لظهور الاحتجاجات و المظاهرات في الشوارع العامة وهم مطالبون لوقف كل مشروع قانون العفو العام الشامل، و كان حزب الديمقراطي المعارض له دور بارز في تلك المظاهرات تدعى عليها " اللجنة الشعبية لتغيير النظام إلى الديمقراطية التامة و اللملك كرأس الدولة" المعروف بأصحاب القمصان الصفراء.

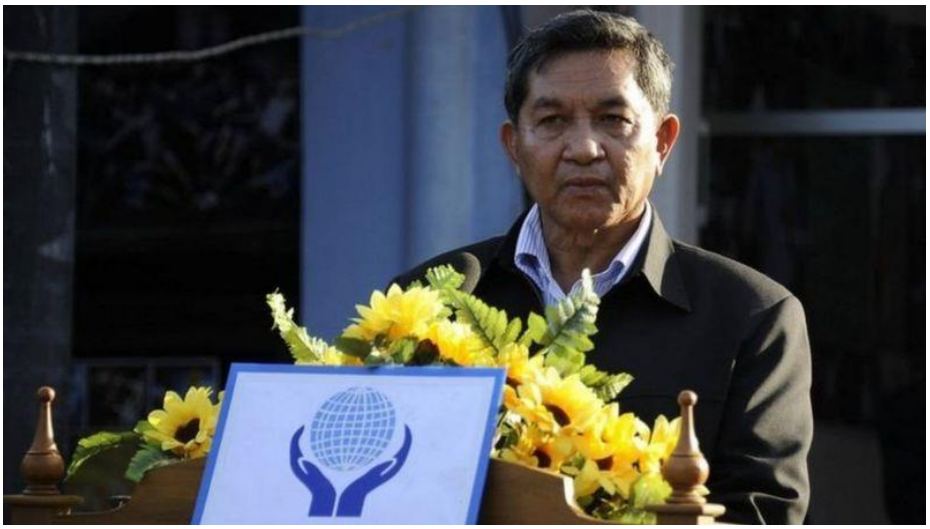

جنرال سونتئ بونياراتكلن قام بانقلاب حكومة لتاكسين شينواترا ثم تحول موفقه إلى تأييد خطة مشروع العفو العام الشامل و دلك خلال أن يتولى منصب رئيس اللجنة الاستثنائية البرلمانية للمصالحة الوطنية

و في الأخير، تم اسقاط البرلمان كافة مشروع القوانين التي تتضمن بالعفو العام من غير الاستثناء، و جرى ماجرى حتى تصاعدت النزاعات بين الأطرف السياسية، كما تخطى مصيراتها إلى الطريق المسدود دون وصول إلى أية نتيجة مقبولة. بيد أن الكرة انتقلت إلى ملعب آخر، و كان الباب مفتوحا للتدخل العسكري لظهور المبررات المقبولة تجاه الأمن و الاستقرار في البلاد حتى لا يتزلق إلى هاوية وهلاك دائم ، و ما فات الوقت طويلا إلا شهدت البلاد في الأوضاع الإنقلابية مرة أخري، ودلك على يد جنرال برأيوت جان ؤؤشا الدي تولى قائد القوات البرية حينداك، و صار حاكما في المجلس الوطني للسلام والنظام وقيادته زمام الحكم و مقاليدها في العام 2014 حتى يتولى منصب رئيس الوزراء مرة أخرى في الحكومة الحالية بعد حصول الموافقة من الأحزاب الحاكمة.

جنرال برأيوت جانؤوشا قام بانقلاب حكومة ينجلاك شينواترا في شهر مايو 2012

محاولة قائد الانقلاب لتوصيل المصالحة الوطنية بين 2014 – 2020

جنرال برأيوت جان ؤؤشا قام بمحاولته في وضع الهيكل الإداري و النظام الداخلي لتكون أكثر أجهزة للمصالحة الوطنية خلال إدارته مند الانقلاب سواء كان مجلس الإصلاح الوطني و مجلس المتابعة بشأن الإصلاح الوطني و اللجنة الاستراتيجية للمصالحة و الإصلاح بالإضافة إلى مركز التنسيق للمصالحة و الإصلاح. و لكن كل الأجهزة لم تكن قادرة لتحقيق إنجازاتها بشكل ملموس.

2020

دور البرلمان في تسوية الأزمة و تشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة : الحصة النسبية من جميع الأطراف

انتهاء الجلسة الاستثنائية بين المجلسين النواب والشيوخ المنعقد خلال 26 – 27 في الشهر الجاري، ووافق رئيس الوزراء على تعديل الدستور الحالي، وخاصة التساؤلات التي مازالت مثيرة للجدل حول صلاحية مجلس الشيوخ ضمن حقوقهم في التصويت بشأن ترشيح من يتولى رئيسا للوزاراء. كما وافق رئيس الوزارء و وزير الدفاع جنرال برايوت جان ؤوشا على عدة القضايا التي صارت تداعياتها مقبولة خلال الجلسة الاستثنائية المشتركة بين النواب والشيوخ المنعقدة خلال 26-27 أكتوبر الجاري. وأوضح على أنه موافق بشأن تعديل الدستور الحالي، ولكن كل المراحل و الإجراءات أن يكون مرجعها في الجلسات البرلمانية دون غيرها أيا كانت، و خاصةً الأحكام التي تتعلق بصلاحية مجلس الشيوخ واختصاصاتهم في ترشيح من يتولى منصب رئاسة الوزارء،

مؤكدا على أنه معترف بكل الاحترام لما يبدو في المستقبل جراء القرار النهائي عقبما تمت المصادقة عليه من كافة الأطراف.

شون ليكباي رئيس البرلمان ورئيس مجلس النواب يترأس خلال الاجتماع المشترك لبحث المجلس و الطريق الوصول إلى المصالحة الوطنية

أضف إلى دلك، أنه يهتم أيضا بتشكيل اللجنة المختصة للدراسة كلما تداولت تداعياتها بين الآراء والمقترحات و التوصيات، ولاسيما البرلمان أن يشكل اللجنة المعنية و التي تتألف من كافة الأطراف سواء كانت المحافظين و المعارضين والمتظاهرين، متآملاً بأن الحوار و المباحثات لابد أن تجرى مساراتها بهدوء و سلمي حتى يواصل إلى القرار النهائي وفقا للمضامين السياسية المعترف بها، ودلك حسبما أقر عليه مجلس الوزراء مؤخرا خلال اليوم 28 في الشهر الجاري.

تجمع المتظاهرون أمام تذكارية ديمقراطية وسط بانكوك العاصمة مطالبين بالتغيير والإصلاح ، و هم من الأجيال الجديد من درجة الوسطى و رجال الأعمال و الناشطين و الطلاب الجامعيين و ما دونها ، حيث قاموا بالاحتجاجات والمظاهرات ضد الحكومة التي تدورها جنراك برأيوت جان ؤوشا

كما أعرب رئيس الوزراء على تعبيره حيث قائلاً "أن الحكومة وحدها لا تتمكن على حل الأزمة، ودلك نحتاج التعاون التام من كافة الجهات لتسوية الأزمة السياسية، رغم أن كلنا الشعب التايلندي نعتمد على الحل السلمي لتحقيق الإنجازات معا. كما أكد أنه سيقود زمام الحكم لتجاوز الخط النزاع وفقا للأحكام المنصوص عليها من القوانين والدستور الحالي" على حد تعبيره.

وفي نفس السياق، عقدت الجلسة المشتركة في البرلمان بالأمس بين كل من رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس الشيوخ و رئيس الكتلة الموالية للحكومة و رئيس الكتلة المعارضة، ودلك في ظل تصاعد الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد حاليا. و صرح رئيس مجلس النواب خلال المؤتمر الصحفي في اليوم نفسه على التوافق الاجماعي حول تشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة لتكون آلية رئيسية في تسوية الأزمة و دراسة كافة القضايا العالقة للمتطالبين و المتظاهرين.كما أعرب أيضا على أن تكون حصة اللجنة الوطنية للمصالحة و عددهم 21 عضوا، وهم متألفون من الحصة الآتية: 2 من المتظاهرين ضد الحكومة، و2 من مجلس الوزراء، و2 من الأحزاب الموالية للحكومة، و2 من الأحزاب المعارضة، و 2 من مجلس الشيوخ، و 2 من المدنيين المؤيدين للحكومة، و 5 من الأكادميين، و أن يتم تعيينهم من اجتماع الرؤساء الجامعيين، و 4 أعضاء من أهل الخبراء المتداولين و المدونين في المجال المصالحة بصفة خاصة، فضلا عن واحد من نائب الأمين العام لمجلس النواب و 4 الموظفين لدى البرلمان ليكون مهامهم سكرتيرا والمساعدين له. و في هدا الصدد، نوه رئيس مجلس النواب بتسليط الضوء على اللجنة لقيام مهامها مباشرة من الآن، إن لم تكن هناك حصتها غير كاملة أو خلال تكميلها، ودلك تمهيدا للعمل و استمرار أداءها ضمن الدراسة لاحتواء المشاكل و تسويتها حتى تحقق الأهداف المستهدفة فورا، كما أوضح بأن من يتولى رئاسة اللجنة ستتم من خلال الترشيح بينهم دون جدوى على حد تعبيره.

المراجع والمصادر

https://www.bbc.com/thai/thailand-54743560

http://www.tpchannel.org/radio/newsdetail.php?news_id=3801:

:
https://www.parliament.go.th/ewtadmin/ewt/202006/view_news.php?n_id=74392

https://www.khaosod.co.th/politics/news_4669101

https://www.matichon.co.th/politics/news_620043